ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (07)، عدد (02)،2021 ، ص: 815-834

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

دور التكنولوجيات المالية في تعزيز الشمول المالي: قراءة في المؤشرات الجزئية لدول شمال إفريقيا

The Role of FinTech in Promoting Financial Inclusion:

-A Partial Indicators Reading of the North African Countries -

إلياس حفيظ، Ilias Hafid [1] *، Iliashafid@yahoo.fr

عبد الرحمان نعجة، Abderrahmane Nadja [2]، nadjabderrahmane@live.fr

[1] أستاذ محاضر – أ–، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا و المناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور البشير– البيض (الجزائر)

[2] أستاذ محاضر – أ–، جامعة سعيدة – د. الطاهر مولاي (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2021/10/09 **تاريخ القبول:** 2021/12/30 **تاريخ النشر:** 2021/12/31

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية التكنولوجيات المالية (*FinTech*) في تعزيز وضعية الشمول المالي (*Financial Inclusion*) بأبعاده الثلاثة كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة لكافة أفراد المجتمع في البلد، حيث شملت عينة الدراسة دول شمال إفريقيا باستعراض المؤشرات الخاصة بالشمول المالي. أظهرت النتائج وفقا للتقارير الصادرة عن الهيئات العلمية والإقليمية المتخصصة إلى أن مستوى الشمول المالي لا يزال نوعا ما بعيدا عن الحجم المرغوب في دائرة التحولات المالية الرقمية والتطور التكنولوجي لتعزيز الاقتصاد المالي لهذه الدول، بسبب تدني مستويات التثقيف المالي (أ)، وضعف حجم الدخل الفردي (ب)، فضلا على عدم كفاءة النظام المالي في تسهيل النفاذ للخدمات المالية (ج).

الكلمات المفتاحية

الشمول المالي؛ التكنولوجيات المالية؛ التثقيف المالي؛ الاقتصاد المالي.

تصنيف JEL: G21؛ I22؛ P34

Abstract

This study aims to highlight the role and the importance of financial technologies (FinTech) in enhancing the Financial Inclusion with its three dimensions as a basic pillar of Economic Development and improving the Quality Life for all members of society in the North African countries. The results shows that the level of financial inclusion is still somewhat far from the desired size in the circle of digital financial transformations and technological development to enhance the financial economy of these countries, due to the low levels of Financial Literacy (a), and the weak size of per capita income (b), as well as the inefficiency of the financial system in facilitating access to financial services (c).

Keywords

Financial Inclusion ; FinTech; Financial Literacy; Financial Economics;

JEL Classification Codes : G21 ; I22 ; P34

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: Iliashafid22@gmail.com

I. مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام العالمي بالشمول المالي الرقمي لاسيما في ظل ما فرضته جائحة (كوفيد-19) من إجراءات صارمة وبروتوكولات صحية لضمان نفاذ آمن لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية الرقمية، حيث أحدثت هذه الجائحة تباطؤا كبيرا في معدلات النمو الإقتصادي العالمي نتيجة انحسار حجم المعاملات التجارية بسبب سياسات الحجر المطبقة من قبل الحكومات، لذا كان لزاما عليها إحداث تغير جذري في هيكلة وسائل الدفع المحلية والدولية والاعتماد أكثر على الخدمات المالية الرقمية، التي مكنت الأسر منخفضة الدخل والشركات الصغيرة من تحقيق منافع كبيرة من الإنجازات المحققة في مجال النقود الإلكترونية المحمولة وخدمات التكنولوجيا المالية (*FinTech*)، والصيرفة الإلكترونية (*E-Banking*)، ومما ساعد على ذلك وسرع به التطور الكبير لوسائل الإعلام والاتصال عبر الإنترنت والتقنيات الحديثة في إطار الثورة الصناعية الرابعة (*The Fourth Industrial Revolution*)، مثل الذكاء الاصطناعي (AI)، والبيانات الضخمة (*Big-Data*)، والحوسبة السحابية (*Cloud Computing*)، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام المؤسسات المالية من توسيع نطاق الوصول بخدماتها المالية إلى الفئات غير المشمولة مالياً سواءً من الأفراد أو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما عمل على خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية وتحسين مستويات كفاءتها ضمن مصطلح الشمول المالي الرقمي (*Financial Inclusion*) الذي يُشير إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين مالياً، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم.(الوليد و صبري، 2020)

هذا، ويعمل الشمول المالي الرقمي على تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقاً جغرافياً أوسع بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وذلك بهدف دعم النظام المالي والاقتصادي من خلال تقديم خدمات الادخار والدفع والتأمين وإدارة المخاطر للأفراد والشركات، حيث يقاس مدى شمولية الأنظمة المالية الممولة للنشاطات والمشاريع الإقتصادية في تلك النسب العالية من الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية وهو ما يعرف بالشمول المالي (*Financial Inclusion*)، الذي يعرفه البنك الدولي الذي رفع شعار: " **الشمول المالي عامل رئيسي للحد من الفقر وتعزيز الرخاء:** Financial Inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity"؛ على أنه:" إتاحة إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات من المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين، والتي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة ". (WB, 2021)

يؤدي عدم تجسيد استراتيجية الشمول المالي إلى زيادة حِدّة الإقصاء والفصل الإجتماعي الذي يعتبر عائقا للتنمية الشاملة، كما يسهم في رفع معدلات الهجرة نحو المناطق الحضارية والذي اعتبر سمة من سمات التمييز العنصري حسبما يراه (Rozen M., 2019)؛ وعليه فقد تم تحديد الشمول المالي كعامل التمكين السابع من أصل (17) هدفا من أهداف التنمية المستديمة، وهو نفس المنطق الذي سارت عليه دول مجموعة **(G20)** حين أكدت التزامها بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم عن طريق تنفيذ مبادئ رفيعة المستوى لتوسيع الاستفادة من المالية الرقمية، وقد أوضحت الإحصائيات المنبثقة عن مجموعة البنك الدولي وفق تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017م (*The Global Findex Database*)، أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول قد بلغت (69%) عام 2017م مقابل (51%) عام 2011م، حيث أن أغلبها كان في البلدان مرتفعة الدخل، ولا يزال هناك تفاوت ملحوظ قائم في الدول العربية والإفريقية وفق ذات التقرير؛

حيث تزامنا مع هذه المستجدات نظم صندوق النقد العربي **(AMF)** أنشطة تخص المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في إطار التحول الرقمي داخل المنطقة العربية ضمن مبادرة تعزيز الشمول المالي في الدول العربية **(FIARI)** التي يتبناها منذ انطلاقها عام 2018م، وذلك استنادا لأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة. (صندوق النقد العربي، 2019)

1. إشكالية الدراسة:

تنبثق إشكالية هذه الدراسة من الأهمية التي توليها الهيئات الدولية من جهة والدول العربية والإفريقية من جهة ثانية للوصول إلى نسب عالية من الشمول المالي (*Financial Inclusion*) عبر تعميم فرص الاستفادة من خدمات التكنولوجيات المالية (*FinTech*) المطبقة من قبل الأنظمة المالية الحديثة، وذلك لتحسين جودة حياة الأفراد ودعم النشاط المالي لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وعليه تكمن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي:

ما مدى مساهمة الأنظمة المالية الحديثة في تعزيز سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي لدول شمال إفريقيا في ظل التحولات المالية الرقمية؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، نضع الفرضيات التالية:

- تساهم التقنيات المالية الحديثة في توسيع دائرة الشمول المالي في الدول محل الدراسة؛
- تدني مستويات الدخل الفردي والوعي المالي تزيد من تباطؤ وتيرة النفاذ إلى الخدمات المالية للأفراد.

3. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي يكتسيها موضوع الشمول المالي في دعم وتحسين جودة حياة الأفراد، فضلا على توسيع الاستفادة من فوائض التمويل ودمج الأنشطة المنتجة للمؤسسات متناهية الصغر والمصغرة في الاقتصاد الرسمي، وقد تتعاظم أهمية الدراسة أيضا في تشخيص واقع الشمول المالي في البلدان العربية الإفريقية ومدى استفادتها من التكنولوجيات الحديثة في المجال المالي لتقريب المؤسسات البنكية والمالية من الفئات المهمشة والمستبعدة ماليا، ثم الاستفادة من التجارب الرائدة للدول العربية الأخرى.

4. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد المفهوم العام للشمول المالي من خلال الإسهامات النظرية في الموضوع لبناء قاعدة معرفية تمكن من المعالجة الصحيحة لواقع الشمول المالي في البلدان محل الدراسة؛
- الوقوف على التأصيل النظري الذي يربط التكنولوجيات الحديثة في المجال المالي والمصرفي بالشمول المالي؛
- تحليل طبيعة المؤشرات الخاصة بالشمول المالي بقراءة متأنية في إحصائيات الهيئات الدولية والإقليمية حول واقع الشمول المالي في دول شمال إفريقيا.

5. هيكل ومنهجية الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى هدفها تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين، حيث تناول المحور الأول التأصيل النظري للشمول المالي من خلال تأطير الجوانب التعريفية للشمول المالي و أبعاده و ربطه بمتغيرات الدراسة بقراءة في الدراسات التجريبية و الميدانية للتأكيد منهج الدراسة الحالية. ثم ركز المحور الثاني على دراسة تحليلية للشمول المالي ضمن التحولات المالية الرقمية في دول عينة الدراسة و هي بلدان شمال إفريقيا، عن طريق تحليل البيانات الصادرة من قبل الهيئات الدولية و الإقليمية المتخصصة و الوقوف على سبل الارتقاء فيها. ثم تم استعراض أهم النتائج المتوصل إليها و التوصيات في خلاصة الدراسة.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.التأصيل النظري للشمول المالي (*Financial Inclusion*):

أ. تحليل مفهوم الشمول المالي:

لقد أشار كل من (الوليد و صبري، 2020) بأن مصطلح الشمول المالي الرقمي (*Financial Inclusion*) يعبر عن القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين مالياً، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم، كما يجب أن تمتثل تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات القانونية المعمول بها لمكافحة جريمة غسيل الأموال وتمويل العمل الإجرامي وحماية المستهلك والأمن السيبيراني وحماية الخصوصية؛ وهو يتوافق مع التعريف الذي وضعه صندوق النقد العربي بهدف إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل، التأمين والتمويل والائتمان، وكذا ابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية، كما يتضمن أيضا مفهوم الشمول المالي حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف. (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربي، 2017)

هذا، ولا يتحقق الشمول المالي من دون عامل التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية و أكثر وعيا لحقوقه و واجباته، حيث تجدر الإشارة إلى أن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة (اتحاد المصارف العربية، 2017)؛ وقد وضع البنك الدولي (World Bank, 2021) مفهوما للشمول المالي على أنه إتاحة إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات المتمثلة في المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة، وفي مبادرة أطلقها البنك الدولي (International Finance Corporation, 2014) حول التمكين للوصول إلى الشمول المالي العالمي (*Universal Financial Access by 2020*) يركز من خلالها على (25) دولة والتي تحظى بحوالي (70%) من فئة المستبعدين ماليا، واضعا جملة من الاعتبارات أهمها خلق بيئة تنظيمية للوصول إلى حسابات المعاملات (*Transaction Accounts*) خاصة للفئات المحرومة من النساء والمنتجين في الأرياف والقرى، مع تشجيع استخدام الخدمات المالية والعمل من خلال سلاسل القيمة الحيوية في البلدان ذات الأولوية لرقمنة المدفوعات وفتح فرص الوصول إلى الخدمات المالية الأخرى مثل: المدخرات والتأمين والائتمان، والشكل رقم (01) أدناه يوضح آليات الوصول إلى الخدمات المالية:

شكل رقم (01): آليات الوصول إلى استخدام الخدمات المالية.

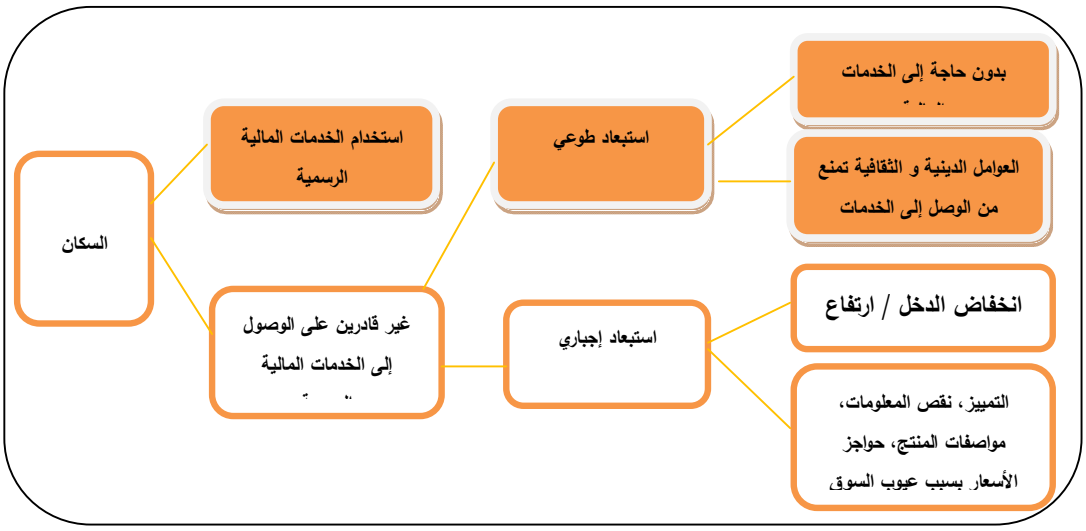

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

International Finance Corporation. (2014). *Global Financial Development Report: Financial Inclusion.* The World Bank, Washington. P:16.

ب.أبعاد الشمول المالي (Dimensions of Financial Inclusion) :

لقد وضع التحالف العالمي للشمول المالي حسب (Alliance for Financial Inclusion, 2019) جملة من الأبعاد المقبولة من قبل كل المؤسسات المالية عموما يرتكز عليها من أجل قياس الشمول المالي، وهي تتمثل في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها وجودتها لكل شرائح المجتمع، موضحا أنه في بداية الأمر لم يركز التحالف على بعد الجودة، و لكن سيعمل على تطويره في المستقبل، و لنا أن نوضح هذه الأبعاد الثلاث فيما يلي:

- **الوصول إلى المنتجات و الخدمات المالية** (*Acces Dimension*): ويقصد بذلك القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المعروضة من قبل المؤسسات المالية الرسمية، فتحديد المستويات للوصول إليها قد يتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام الحساب البنكي، كالتكلفة أو القرب المادي من نقاط الخدمة المصرفية (الفروع ، أجهزة الصراف الآلي ، إلخ)

- **استخدام الخدمات المالية** (*Usage Dimension*): يشير هذا البعد إلى مدى وعمق استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل الأفراد، حيث يتطلب ذلك إمكانية قياس هذه الاستخدامات من حيث الانتظام و التكرار والمدة خلال الفترة الزمنية المحددة.

- **جودة الخدمات المالية** (*Quality Dimension*): على الرغم من اعتبارها موضوعًا أكثر تعقيدًا من الناحية المفاهيمية ومن حيث القياس، إلا أنه يمكن تعريف الجودة على أنها بُعد يقيم كيفية تلبية الخدمات المالية للاحتياجات لمستخدميها من زوايا مختلفة، بما في ذلك القدرة على تحمل التكاليف والراحة والمعاملة العادلة والاختيار والجوانب الأخرى المتعلقة بحماية المستهلك والوعي المالي ومجالات أخرى.

ت.تحليل مفهوم التكنولوجيات المالية (*FinTech*):

لقد شهدت الأنظمة المالية تغيُّراً كبيراً و تسارعاً حادّاً في وتيرة الابتكارات المالية، التي غيرت معالم إستراتيجية عمل النظام المالي الدولي إلى حد كبير، فضلاً عن التآكل المتزايد للحواجز التقليدية واحتدام المنافسة المالية فيما بينها داخل الأسواق العالمية في ظل العولمة المالية (*Financial Globalisation*) وما فرضته من بيئة تقتضي معها ضرورة رفع القيود التنظيمية التي تحكم عمليات الوساطة المالية المقترنة بالتقدم الكبير في مجالي الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات (**ICT**) وتقلبات أسعار الصرف والفائدة وغيرها مما نُقل عن أهم حوافز الابتكارات المالية؛ و نظراً لحتمية وجود هذه الأخيرة في مجال ونظرا لأهمية التكنولوجيات المالية في مجال إعادة تشكيل الصناعة المالية من الناحية العلمية والتشغيلية لتعزيز الشمول المالي، أصبح فهم ديناميكية عملية الابتكار المالي في غاية الأهمية؛ أين ظهر مؤخرا نهج جديد في الأدبيات المالية التي تبحث في مفاهيم الابتكارات المالية ضمن سياق التوازن العام وتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، وهذا يوفر إطارا رسميا للنظريات والنماذج التي تدرس حوافز الابتكار المالي مع وجود قوانين براءات الاختراع، كما أن العديد من المنتجات المالية الجديدة تتطلب قدرا كبيرا من رأس المال، إذ يمكن تطويرها في فترة أقصر بكثير مما كانت عليه سابقا. (نعجة و بختي، 2019)

وقد أورد (Fasnacht, 2009) أن مفهوم التكنولوجيات المالية من حيث النشاط المصرفي تشير إلى إدخال منتج أو خدمة جديدة في السوق النقدي والمالي أو تحسين المنتجات الموجودة وبناء على ذلك، نستنتج أن التكنولوجيات المالية تشمل ما يلي:

- ✓ تجديد وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات وما يرتبط بها من الأسواق.
- ✓ إنشاء وسائل جديدة للإنتاج، والإمداد والتوزيع.
- ✓ إدخال تغييرات في الإدارة وتنظيم العمل، و شروطه ومهارات القوى العاملة.

فإذا اتفقت الهيئات الدولية على أن الشمول المالي يحسن من جودة حياة الأفراد عن طريق تدنية التكاليف من جهة، ودعم القطاع المالي بتوفير الموارد المالية اللازمة لاستغلالها في الأنشطة المنتجة والاستثمارات الحقيقية لتنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، فإن للتكنولوجيات الحديثة دور فعال كركيزة أساسية في سد الفجوة القائمة بين التوسع في استعمال الهواتف النقالة والانترنيت وتراجع نسب الحسابات المالية والاستفادة منها؛ حيث سنحاول من خلال المحو الموالي الوقوف على تلك الأدبيات الاقتصادية والدراسات الميدانية التي تشرح تلك الروابط القائمة بين تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تسريع التحول المالي ومؤشرات الشمول المالي بقراءة مستفيضة من حيث علاقتها بالنمو الاقتصادي.

2. تحليل طبيعة العلاقة بين التكنولوجيات المالية والشمولي المالي وأثرهما على النمو في الأدبيات الإقتصادية:

أ. تحليل أثر الابتكارات التكنولوجية على نمو الأسواق المالية والصناعة المصرفية:

في الوقت الراهن، ثمة شبه إجماع واسع النطاق في الأدبيات المالية اعترافا بالأهمية البالغة للتطور المالي باعتباره مصدرا للنمو الاقتصادي على غرار أعمال كل من دميترياديس وحسين (Demetriades & Hussein, 1996) ، اللذان طبقا اختبارات السببية لعينة ضمت (60) دولة لتحديد أثر الإبتكارات المالية على النمو الإقتصادي، في حين نجد (Ang, 2011) تحدث عن طبيعة العلاقة بين التطور المالي والتحرير المالي وأثر العمق التكنولوجي في ذلك، وقد بين كل من أندريانوفا وآخرون (Andrianova, Demetriades, & Shortland, 2012) في دراستهم، أثر حوكمة الشركات والمصارف على النمو الإقتصادي؛ بيد أنه حدث تحول جذري من جهة التركيز على البحوث والأدلة العلمية التي تشير

إلى الدور المهم للابتكار في مراحل التطور المالي، نحو الإجابة على السؤال التالي: لماذا يوجد تفاوت في كفاءة النظم المالية لبعض الدول عن البعض الآخر؟

يوجد العديد من الدراسات التي اقترحت تفسيرات ذات تأثير إقتصادي إيجابي للإجابة على هذا الإشكال، إذ توضح أعمال لابورتا وآخرون (La Porta, Lopez-de-Silanes, & Shleifer, 2008)، العواقب الاقتصادية للقوانين الأصلية للبلد وأهميتها في بلورة التطور التابع للنظام المالي عند حديثهم عن النظرية المالية والمحددات القانونية للتمويل الخارجي، وفي السياق ذاته عرضت أعمال كل من رجان و زنغالس (Rajan & Zingales, 1998) وكذا البلتاجي وآخرون (Baltagi, Demetriades, & Law, 2009)، وجهات نظر بديلة تؤكد تأثير التحرير المالي والانفتاح التجاري في مراحل التطور المالي، في حين تركز دراسة باك وآخرون (Beck, Levine, & Loayza, 2000) على أهمية الكفاءة التخصيصية للموارد ودورها في تمويل النمو؛ وعلى الرغم من المساهمات المذكورة آنفاً وغيرها كثير، إلا أن جيمس آنغ وكومار (Ang & Kumar, 2014) يعتقدان أن معوقات نشر الابتكارات المالية باعتبارها أحد العوامل الكامنة وراء الاختلافات في مستوى تطور الأنظمة المالية بين الدول لم تشبع في الأدبيات المالية، أما من حيث تأثير الابتكارات المالية على مستوى الأعمال المصرفية، فقد نتج عنها آليات عمل إلكترونية موازية لتلك التقليدية لدى المؤسسات المالية من خلال استخدام الابتكارات التحسينية (*Improving Innovations*)، مثل صرف النقد من أجهزة الصراف الآلي (**ATMs**)، آليات الدفع الإلكتروني (*E-Payment*)، التجارة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت (*E-Banking*)، فضلا عن الاحتفاظ بسجلات إلكترونية لخدمات الائتمان وغيرها، الأمر الذي حسن – إلى حد كبير– من أداء الأنظمة المالية في الدول المتطورة تكنولوجيا. (نعجة و بختي، 2019)

ب.علاقة التكنولوجيات الاعلام و بالاتصال (ICT) بالنمو الاقتصادي:

في إطار تحسين جودة حياة الأفراد (*Quality Life*) وتقليص فجوة الثروة بين أفراد المجتمع فضلا على دعم معدلات النمو الاقتصادي في الدول، ساهمت الدراسات العلمية و التجريبية في تشخيص دور تكنولوجيات الإعلام والإتصال (ICT) في تشجيع القطاع المالي الذي يمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث قدمت دراسة كل من كاردونا وآخرون (Cardona, Kretchmer, & Strobel, 2013)، مسحا واسعا على أهم المقاربات العلمية التي شخصت طبيعة الروابط الموجودة بين الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصال والإنتاجية الكلية للقطاعات المستهدفة، على اعتبار أن الاستفادة من التكنولوجيات العالية ورقمنة القطاع المالي من شأنه أن يدعم معدلات النمو الاقتصادي حسبما يراه (Rudra et all., 2021)، و ذلك من خلال الآثار المباشرة و غير المباشرة على النمو الاقتصادى و التي تمثلت وفق دراسة (Rudra et all., 2014) في رفع حجم الاستثمار و معدلات التشغيل عن طريق الأنشطة الإعلامية مع زيادة وعاء تكاليف معاملات الادخار و التكوين و تحسين مهارات الشغل، فضلا على تلك الآثار غير المباشرة التي تمحورت في الإنتاجية الإضافية مع الاستقرار الإجتماعي و السياسي و تجسيد الحرية الاقتصادية (Economic freedom)، وقد توصلت هذه الدراسة البنية التحتية للإتصالات و النمو الاقتصادي و دول مجموعة العشرين خلال الفترة 2001-2012 إلى أن تطور البنية التحتية للإتصالات التي تم قياسها بست مؤشرات (مؤشر البنية التحتية TEL....) لها تأثير معنوى مزدوج في إتجاهين على معدلات النمو الاقتصادي، و ذلك من منطلق أن الإستثمارات في البنية التحتية للاتصالات و التطوير الرقمنة من شأنه أن يقود إلى تحسين فرص الشغل و تطوير إنتاجية المؤسسات والتي تنعكس إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي. فتطوير البنية التحتية ينمي مهارات التشغيل التي تسهم في ميلاد الصناعات الرقمية الحديثة (Rudra et all., 2018).

وفي ذات السياق، قامت دراسة (Girmay G., 2019) بتحليل أثر استعمال الهاتف النقال و الإنترنيت على الدخل الفردي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء (Sub-Saharan Africa) خلال الفترة 2006-2015 باستخدام البيانات المقطعية لـ: 40 دولة، إذ أظهرت نتائج الدراسة على أن توسع انتشار الهواتف المحمولة قد ساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المنطقة بعد التحكم في عدد من المتغيرات الأخرى . حيث تؤدي زيادة نسبة انتشار الهاتف المحمول بنسبة 10٪ إلى تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2٪ . و الذي سيساهم حتما في الحد من مستوى الفقر في المنطقة. على اعتبار أن البنية التحتية (بما في ذلك البنية التحتية للاتصالات) يمكن اعتبارها تكنولوجيا خفض التكاليف(Bougheas S. & Mamuneas, 2000) . فالتقدم التكنولوجي يؤدي بدوره إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي .حيث تمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من توسيع حدود السوق وتحسين تدفق المعلومات (Kangni R. & Mihasonirina, 2011). و هو نفس المنطق الذي توصلت إليه دراسة (Nina, Oliver, Tobias, & Ludger, 2011) على أن أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهم في تحسين معدلات النمو من خلال تعزيز توزيع الأفكار والمعلومات والمنافسة وأنشطة ريادة الأعمال و توفير مناصب الشغل، حيث يمكن أن تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضًا على النمو الاقتصادي من خلال انتشار المعرفة عبر الشركات.

لقد توصلت دراسة (Khuong M., 2013) حول تشخيص طبيعة العلاقة بين تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و النمو الاقتصادي في سنغافورا و التي غطت الفترة بين 1990-2008 على أن هناك ارتباط قوي موجب بين كثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و القيمة المضافة و إنتاجية العمل على المستوى القطاعي، كما ساهم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحوالي 1% في الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة خلال فترة الدراسة. و قد توصلت دراسة (André, Claudio, & Vianka, 2016) إلى نفس النتائج حول أثر تكنولوجيا المعلومات و الإتصال على النمو الاقتصادي في دول امريكا اللاتينية خلال الفترة 1990-2013

ت.علاقة التكنولوجيات الاعلام و الاتصال بالشمول المالي:

تناقش الأدبيات التي تربط الشمول المالي بتكنولوجيا الإعلام و الإتصال في الدول النامية خصوصا فرضية أساسية مفادها أن خطط تجسيد استراتيجية الشمول المالي تتجسد دائما ضمن الادوات الإنمائية الرئيسية لتعزيز نوعية حياة المجتمعات الضعيفة و المهمشة، حيث تشمل هذه المبادرات بتشجيع وصول كافة شرائح هذه المجتمعات إلى الخدمات المالية ضمن الصيغ المختلفة للتثقيف المالي قصد تعزيز الثروة. فوصول الأفراد إلى المؤسسات المالية الرسمية لا سيما في المناطق الريفية و النائية يمثل تحديا الذي يمكن أن يحسن من حياتهم (Rudra et all., 2021).

و لسد هذه الفجوات المالية ، شرعت العديد من البلدان في خطط مالية طموحة تدعمها خطة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات المالية لهذه المجتمعات، و من هنا تظهر العلاقة القائمة بين الشمول المالي و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال عن طريق استخدام الخدمات المالية الرقمية (Digital financial services) التي تسمح بدمج أكبر شريحة ممكنة من الأفراد في النظام المالي الرسمي باستعمال الهاتف و الإنترنيت و الأنظمة البنكية الرقمية الأخرى (Lashitew, Van Tulder, & Liasse, 2019).

لقد تباينت و اختلفت نتائج الدراسات التي ساهمت في فحص الروابط التي تجمع الشمول المالي بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال لا سيما التكنولوجيا المالية (Financial technology –FinTech-) عبر تيارين رئيسيين، حيث تفترض المدرسة الأولى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه باعتبار أن تكنولوجيات الإعلام و الإتصال تسبب الشمول

المالي من خلال فرضية أن زيادة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيؤدي إلى تطوير خدمات وتطبيقات مالية جديدة التي تسمح بتوسيع الوصول إلى الخدمات البنكية و المالية على نطاق واسع لكافة الشرائح.

ولعل باستخدام الهندسة الرقمية تسعى المؤسسات المالية إلى تحقيق مكاسب وفرات الحجم عن طريق الحفاظ على انخفاض تكاليف الخدمات المالية، و هي مبادرة تسمح للفئات الضعيفة و المهمشة من تحسين و تحقيق مكاسب أفضل عن طريق الوصول إلى هذه الخدمات المالية الحيوية. و كمحصلة لذلك، فإن تطوير البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال يلعب دورا حاسما في تجسيد استراتيجية الشمول المالي في الدول (Amrita C., Rudra P et all, 2021) (2020 ، و قد وافق ذلك تلك النتائج التي توصلت إليها دراسة (Joshua, Mohammed, & Haruna, 2018) حول علاقة الهاتف المحمول و الشمول المالي و دوره في تعزيز النمو الشامل في غينا.

و في دراسة (Amrita & Simontini, 2021) حول انتشار استخدام تكنولوجيا الإعلام و الإتصال و أثرها على الشمول المالي عبر 16 مقاطعة في الهند خلال الفترة 2007-2015 ، أظهرا نتائج الدراسة على أن كثافة استخدام الهواتف المحمولة و الإتصال الإنترنيت تساهم في تقليل تكلفة المعاملات و تكلفة السفر محو المؤسسات البنكية وهذا يزيد من وصول الائتمان المؤسسي والمنتجات والخدمات إلى السكان المهمشين الذين لا يتعاملون مع البنوك بسبب البعد الجغرافي و هو ما ينعكس إيجابيا على الشمول المالي. و على النقيض من ذلك فقد أوضحت النتائج أيضا على أن الافتقار إلى التكوين و التعليم العمري للسكان و الموقع الريفي و تدني مستويات التثقيف المالي كلها عوامل تساهم في تباطؤ الوصول إلى الشمول المالي، فضلا على أن كبار السن في المناطق الريفية والحضرية في المقاطعات المعنية بالدراسة ليسوا على دراية بالهاتف المحمول والإنترنت ، وقد لا يتمكنون من الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ث.علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي:

إذا كان الشمول المالي داعما و محددا للنمو الاقتصادي باعتباره الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية المتمثلة في الائتمان و التأمين و فرص الإدخار الآمنة عبر القنوات الرسمية (Stijn & Enrico, 2007) فإن ذلك ينبع من فيض الدراسات التجريبية التي أكدت دعامة فرضية العلاقة المزدوجة على المدى الطويل بين المتغيرين، فلما كان الإقصاء المالي يهدد تعزيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال ضعف الإمداد بالبنية التحتية للقطاع المالي، فإن الشمول المالي على خلاف ذلك يدعم الاستقرار النقدي و يحسن من معدلات النمو الاقتصادي عن طريق الحد من الفقر و تحسين جودة الحياة (Dinabandhu & Debashis, 2018). فوصول الأفراد إلى الخدمات المالية بتكاليف مناسبة قد يغير خياراتهم في الإنتاج و التوظيف و يقلل من معدات الفقر، حيث يرى (Ghosh, 2011) أنه عندما يتمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المصرفية ، فإن ذلك يفيدهم في إيداع أموالهم في المؤسسات المالية الرسمية،مما ينتج عن ذلك نمو اقتصادي مرتفع من خلال التأثير المضاعف وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. و قد أظهرت بعض الدراسات الهامة على أن كلا من الفقر وعدم المساواة يرتبطان سلبًا بالحصول على الخدمات المالية الرسمية من خلال الاستفادة من خدمات التأمين و الادخار و الخدمات البنكية الأخرى(Sylviane & Kangni, 2010) .

و تأكيدا لهذا الطرح، فإن دراسة (Dinabandhu & Debashis, 2018) ركزت على أن أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي يتم ضمن قناتين رئيسيتين، تتجسد الأولى في أن توفير فرص منح القروض منخفضة التكلفة إلى الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض التي لها أنشطة إنتاجية في المناطق الريفية تؤدي إلى زيادة إنتاج المخرجات. حيث تساهم القيمة المضافة على مستوى الاستغلال الأمثل للأنشطة الفلاحية في نمو الناتج المحلي والوطني مما يؤدي إلى نمو مرتفع على المستوى الكلي. وهذا هذا بدوره يعزز رفع المستوى المعيشي لهذه الفئات الضعيفة من خلال

ارتفاع مستويات دخلهم. ثانيا، يؤدي الوصول الشامل إلى منتجات الودائع والتأمين من قبل الأشخاص المستبعدين إلى تجميع الأموال في السوق المالية و الذي ينتج عن ارتفاع المستوى الادخاري للنظام المالي ، ومن ثم فإن السوق المالي يضمن التخصيص الفعال لهذه الأموال في مشاريع استثمارية طويلة الأجل. كما يؤمن السوق المالي مخاطر السيولة ، والتي تحدث بسبب نقص تدفق الأموال إلى السوق. و كمحصلة لذاك تؤدي هذه العملية أيضًا إلى زيادة الإنتاج والعمالة مما يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل و و رفع مستوى الدخل للفئات التي كانت مستبعدة من النظام المالي أو كما يطلق عليه بمصطلح الإقصاء المالي (Financial Exclusion).

و في دراسة (Noha & Ayah, 2021) حول الشمول المالي و النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، توصل الباحثان عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى و النموذج البانل الديناميكي خلال الفترة 1990-2018 باستعمال عدة مؤشرات تقيس درجة الشمول المالي، على أن تشير نتائج الدراسة إلى أن الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المختارة. حيث يقاس بمؤشر الوصول المالي للأسر إذ حظي بتأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ولكنه يتطلب أنظمة إشرافية وتنظيمية مع دعم سيادة القانون ، والاستقلال القضائي ، وإنفاذ العقود ، والسيطرة على الفساد و الاستقرار السياسي. كما تشير النتائج إلى أن تأثير حصول الشركات على التمويل لا يكون ذا دلالة إحصائية إلا في ظل وجود مؤسسات قوية. كما أشارت نتائج الدراسة أيضا إلى أن البلدان ذات المستويات المنخفضة نسبيًا من حيث الوصول إلى الخدمات المالية ، مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مطالبة بتحسين أكثر من غيرها نمط الحوكمة بها. ومن ثم ، فإن تعاظم دور الحكومات في تحسين مستوى الحكمة إلى جانب دعم و تشجيع الوصول كفئة شرائح المجتمع إلى الاستفادة من الخدمات المالية سيعزز تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، و قد تشابه ذلك مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (Angga, Feri, & Someya, 2020) حول الشمول المالي و النمو الاقتصادي و تخفيض حدة البطالة في شرق إندونيسيا.

III. الدراسة التحليلية حول الشمول المالي ضمن التحولات المالية الرقمية في دول شمال إفريقيا:

إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كلا من المرسل و المستقبل و المؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر و بتكلفة أقل (غربي، 2020)، و عليه فإن رقمنة الخدمات المالية ستساهم في دمج الأفراد المستبعدين ماليا (Unbanked) ضمن النظام المالي الرسمي. حيث سنركز في هذا الإطار على الإحصائيات المنبثقة عن الهيئات الدولية المتخصصة كمجموعة البنك الدولي، حيث تعد قاعدة البيانات العالمية للشمول المالي- المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database- أكبر قاعدة تقدم إحصائيات دقيقة و متعددة الأبعاد و ذلك من خلال استطلاعات تمثيلية على المستوى الوطني، حيث تنشر القاعدة بالتمويل من مؤسسة Bill & Melinda Gates تقارير كل ثلاث سنوات و ذلك بداية من عام 2011.

وفقا للتقرير الثالث لعام 2017 الذي تم إصداره بعد عامي 2011 و 2014 على التوالي، حول قياس مستوى الشمول المالي و الثورة التكنولوجية المالية(Measuring financial inclusion and the Fintech revolution)، فإن حوالي 1.2 مليار بالغ قد تحصلوا على حساب بنكي منذ عام 2011 بما في ذلك 505 مليون فرد منذ عام 2014، ارتفعت نسبة البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية أو من خلال خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول على مستوى العالم من 62 % الى 69 % . وفي الاقتصاديات النامية ، ارتفعت الحصة من 54 في المائة إلى 63 في المائة. و تجدر الإشارة إلى أنه تم التركيز في عينة الدراسة على البلدان السبع (الجزائر،مصر، ليبيا، المغرب، السودان،

تونس و الصحراء الغربية)، إن أن التقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية الدولية و الإقليمية لا تعطي أي إحصائيات حول تطور الشمول المالي في الصحراء الغربية.

1. ملكية الحسابات المالية في المؤسسات الرسمية للبالغين:

لقد أوضحت البيانات الصادرة من قبل مجموعة البنك الدولي وفق قاعدة البيانات العالمية للشمول المالي أن المؤشرات الجزئية ظلت ضعيفة نوعا ما في غضون السنوات الماضية، حيث سجلت منطقة الدول العربية أدنى مستوى في العالم بنسبة 22 % من ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية خلال عام 2011، و 29 % خلال عام 2014، أي حوالي 168 مليون شخص (71%) من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية و التمويلية الرسمية. حيث يوضح الجدول الموالي نسبة ملكية الحسابات للبالغين الذين لديتهم أكثر من 15 سنة في المؤسسات المالية الرسمية في دول العربية و دول شمال إفريقيا كما يلي:

جدول رقم (01): نسبة ملكية الحسابات للبالغين الذين لديتهم أكثر من 15 سنة في المؤسسات المالية الرسمية

البيان	الدول العربية	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	السودان	تونس	الصحراء الغربية
2011	22%	33%	10%	--	--	7%	--	--
2014	29%	50%	14%	--	--	15%	27%	--
2017	37%	43%	32%	66%	28%	--	37%	--

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي وفق الرابط التالي:
https://globalfindex.worldbank.org/index.php/#data_sec_focus

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن نسبة ملكية الحسابات للدول العربية لصفة عامة قد ارتفعت إلى 37% عام 2017. أما دول شمال إفريقيا فقد تباينت إحصائيات الشمول المالي فيها، حيث سجلت الجزائر نسبة 33% عام 2011 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 50% عام 2014 و هو أحسن مؤشر في المنطقة مقارنة بمصر 14% و السودان 15% و تونس بـ: 27% . غير أن هذه الأرقام لا ترقى إلى المستوى الذي وصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سجلت كل من الإمارات العربية المتحدة، و البحرين و الكويت المعدلات التالية 83 % و 82% و 73% على التوالي. فحسب صندوق النقد العربي تقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست و هي معدلات شمول مالي مرتفعة، و المجموعة الثانية تشمل كل من لبنان و الأردن و فلسطين و دول المغرب العربي بمعدلات متوسطة، و تبقى المجموعة الثالثة التي تضم كل من مصر و العراق و اليمين و السودان و جيبوتي و موريتانيا و الصومال بمعدلات شمول مالي أقل من 24% (اتحاد المصارف العربية، 2017).

أما من حيث الفئات المستبعدة ماليا و التي لا تستفيد من الخدمات المنتجات المالية من قبل المؤسسات المالية الرسمية، فقد أوضحت ذات الإحصائيات على أن عدد الأفراد البالغين بدون حساب قد بلغ 16.5 مليون فرد في الجزائر

خلال عام 2017 منها 35% رجالا و 22% نساء. و هي نسبة مرتفعة يستفيد القطاع المالي من مدخراتها لو تم إدماجها ماليا، و قد تعزى الأسباب الرئيسية للتهميش المالي إلى أن الشباب في الدول العربية لا يتمتعون بالاستقلالية المالية قبل السن 25 و لا يمكنهم فتح حسابات مالية خاصة بهم و إدارتها في المؤسسات المالية الرسمية. و الشكل الموالي يوضح عدد الأفراد البالغين الذين ليس لديهم حساب بنكي لعام 2017:

شكل رقم (02): عدد الأفراد البالغين الذين ليس لديهم حساب بنكي لعام 2017 (النسبة: بالمليون)

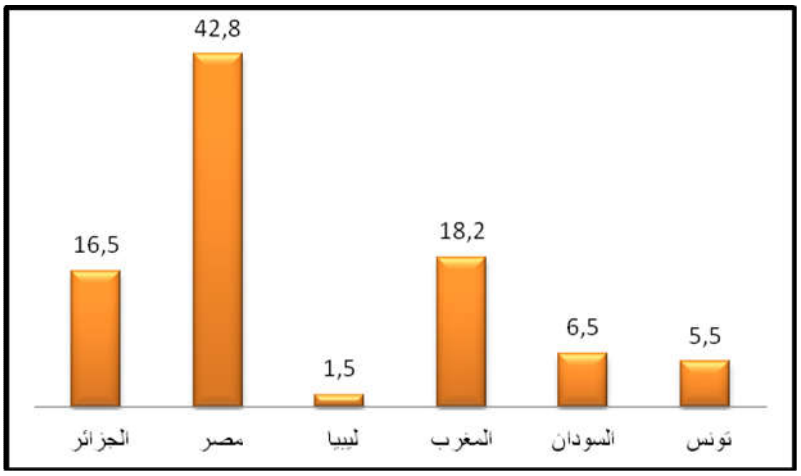

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي وفق الرابط التالي:

https://globalfindex.worldbank.org/index.php/#data_sec_focus

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن عدد البالغين بدون حساب رسمي قد بلغ 42.8 مليون فرد في مصر خلال سنة 2017 حيث 37% منها رجال و 30 % . و هذا ما يعكس تدني مؤشرات الشمول المالي في مصر مقارنة بالبلدان الأخرى. كما بلغ عدد البالغين بدون حساب في المغرب ما يقارب 18.2 مليون فرد خلال نفس السنة، و السودان بـ: 6.5 مليون بالغ تليها تونس بـ: 5.5 مليون بالغ بدون حساب. و على إثر ذلك تم إطلاق المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية في سبتمبر 2017 و التي تهدف إلى دعم جهود الدول العربية في الارتقاء بسبل وصول التمويل لجميع القطاعات الاقتصادية و الفئات الاجتماعية. تأكيدا على تنويع قنوات توزيع الخدمات المالية و التركيز على تعزيز مشاركة المرأة و الشباب و الشركات الصغيرة و المتوسطة من خلال تشجيع استخدام ابتكارات و تقنيات حديثة ، و الترويج لزيادة التثقيف المالي و حماية مستهلكي الخدمات المالية (صندوق النقد العربي، 2018).

2. آليات إرسال و تلقي التحويلات المحلية باستخدام الخدمات المالية:

تظهر بيانات الجدول رقم (02) نمط إرسال و استقبال التحويلات المحلية بين أفراد البلد خلال سنة 2016 ، و هي مؤشرات توضح مدى إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية التي توفرها المؤسسات المالية الرسمية و إدارتها، حيث بلغت نسبة استخدام الحساب الخاص في الجزائر فقط 6 %، في حين بلغت نسبة هذه التحويلات نقدا 19% و 3 % كاستخدامات أخرى . في حين نلاحظ أن هذه النسب كانت متقاربة في تونس، إذ بلغت نسبة استخدام الحساب الخاص 11% أما إرسال و استقبال التحولات نقدا فقد بلغت 14%. و الجدول الموالي يوضح نسبة الأفراد البالغين الذين أرسلوا أو يتلقوا تحويلات محلية خلال في دول شمال إفريقيا:

جدول رقم (02): نسبة الأفراد البالغين الذين أرسلوا أو يتلقوا تحويلات محلية خلال السنة 2016

البيان	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	السودان	تونس
استخدام الحساب الخاص	6%	3%	--	6%	4%	11%
استخدام خدمة OTC service	0	2%	--	7%	15%	6%
نقدا	19%	13%	--	8%	4%	14%
استخدام آليات أخرى	3%	1%	--	0	3%	1%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي وفق الرابط التالي:

https://globalfindex.worldbank.org/index.php/#data_sec_focus

3. استخدامات تكنولوجيات الاتصال ضمن الخدمات المالية الرقمية :

ضمن التقرير الأخير لمجموعة البنك الدولي الصادر عام 2017 حول الشمول المالي، أكد البنك الدولي من خلاله على تلك الحلقة الرئيسية التي تربط الشمول المالي بالتكنولوجيات المالية على اعتبار أن ما تم إحرازه في السنوات الأخيرة حول تعزيز و تحسن مؤشرات الشمول المالي جاء نتاج تقدم أنظمة الدفع الرقمي و إصدار جيل جديد من الخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها من خلال الهواتف المحمولة و الإنترنيت. كما و قد أحدثت التكنولوجيا الرقمية تحولا في خريطة أنظمة الدفع من حيث دخول الشركات العملاقة في المجال التكنولوجي عالم المال لتسهل عمليات الدفع وفق المنصات التكنولوجية(World Bank Group, 2018) . أما من حيث الإحصائيات فقد أشارت الأرقام إلى أن حوالي 76% من مالكي الحسابات قامي باستخدام حسابهم مرة واحدة على الأقل في استقبال أو إرسال مدفوعات رقمية عبر العالم، مثل الدول مرتفعة الدخل حوالي 91% و الدول النامية 44% خلال عام 2017.

أما دول عينة الدراسة، فقد أفادت الإحصائيات إلى أن نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون هاتف محمول قد وصلت إلى 86% في الجزائر خلال عام 2017 و هي نسبة مرتفعة نوعا ما، لكن إذا قورنت بملكية الحسابات البنكية أو البريدية فنلاحظ أن عدد البالغين بدون حساب بنكي و يمتلكون هاتف محمول قد بلغ 13.10 مليون فرد. و قد أرجع البنك الدولي ذلك وفق الاستطلاعات التي قام بها على مستوى الدول النامية إلى أن الأسباب الأكثر شيوعا تتمحور في أن البالغين لا يملكون أموالا تستدعي استخدام حساب و أشار البعض إلى التكلفة و بعد المسافة كما أكد صنف أخر إلى أن أحد أفراد العائلة يمتلك حساب مالي. و الجدول الموالي يوضح نسبة امتلاك الهواتف المحمولة و الإنترنيت لكل من دول شمال إفريقيا:

جدول رقم (03): نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون الهاتف المحمول و الإنترنيت إلى غاية عام 2017

البيان	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	السودان	تونس
نسبة البالغين الذين لديهم هاتف محمول	86%	81%	100%	82%	26%	72%
البالغين بدون حساب و يمتلكون هاتف محمول (مليون)	13.10	33.79	1.55	14.09	1.57	3.48
البالغين بدون حساب و لديهم هاتف محمول و الإنترنيت	28%	22%	24%	26%	3%	19%
البالغين بدون حساب و ليس لديهم هاتف محمول و الإنترنيت	30%	46%	10%	45%	89%	44%

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي وفق الرابط التالي:
https://globalfindex.worldbank.org/index.php/#data_sec_focus

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن فئة الأفراد المستبعدين كليا من حيث عدم امتلاك حساب و بعيدين عن استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الجزائر قد بلغت نسبة 30%، و قد سجل السودان أعلى نسبة قدرت بـ: 89 %، و نلاحظ أن هذه النسب متفاوتة من دولة إلى أخرى، فقد بلغت نسبة البالغين بدون حساب و لديهم هاتف محمول و الإنترنيت في مصر حوالي 22% مقابل 26 % و 19% في كل من المغرب و تونس على التوالي. و يرجع ذلك إلى تندي مستويات الوعي و الثقافة المالية لدى الكثير من أفراد هذه الدول بأهمية استخدام التكنولوجيات في المجال المالي من جهة، و حواجز البنية التحتية المتمثلة في الموقع و التكلفة المرتفعة و نقص المعرفة حول استخدام التكنولوجيا فضلا عن عدم وجود حوافز من المصارف (زهراء، 2020).

و قد قام التحالف الدولي للشمول المالي(AFI) عن طريق فرق العمل حول الخدمات المالية الرقمية (Digital financial services DFS) بمناقشة القضايا التنظيمية المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية و التكنولوجيا المالية و النقود الإلكترونية (E-money) و كيفية تعزيزها كمحركات رئيسية للتمويل و إدراجها في البلدان الناشئة و النامية، واضعا بذلك جملة من الأهداف تمحور أهمها في إنشاء بيئة تنظيمية للتحولات المالية الرقمية على المستويات الوطنية مع تحفيز المنافسة و التعلم بشأن الأساليب الجديدة و الممارسات الجيدة للتكنولوجيات المالية و الأموال الرقمية مع التعريف بالمخاطر التي تدور حول هذه الابتكارات و تذليلها(Alliance for Financial Inclusion, 2021) . و حسب إحصائيات البنك الدولي، فإن طريقة استخدام الإنترنيت لإجراء المدفوعات الرقمية لدفع الفواتير أو لشراء شيء ما عبر

الإنترنيت قد عرفت مستويات مرتفعة في البلدان مرتفعة الدخل، حيث وصلت إلى 91% مقابل 44% في البلدان النامية. حيث يوضح الجدول الموالي نسب المدفوعات الرقمية في البلدان المعنية:

جدول رقم (04): نسب المدفوعات الرقمية خلال عامي 2014 و 2017

السنة	البيان	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	السودان	تونس
2014	إجراء الدفع الرقمي أو تلقيه للبالغين الذين لديهم حساب	25%	8%	--	--	--	17%
	عدم إجراء الدفع الرقمي أو تلقيه للبالغين الذين لديهم حساب	25%	6%	--	--	--	10%
2017	إجراء الدفع الرقمي أو تلقيه للبالغين الذين لديهم حساب	26%	23%	32%	17%	7%	29%
	عدم إجراء الدفع الرقمي أو تلقيه للبالغين الذين لديهم حساب	17%	10%	34%	12%	1%	7%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي وفق الرابط التالي:
https://globalfindex.worldbank.org/index.php/#data_sec_focus

لقد بلغت نسبة إجراء أو تلقي مدفوعات رقمية في الجزائر 25 %خلال عام 2014 و هي أعلى قيمة مقارنة بالبلدان الاخرى المعنية بالدراسة لترتفع بعد ذلك بنقطة واحدة خلال عام 2017 ، و في سبيل ذلك و تشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية، أصدر بنك الجزائر نظام ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكترونية ...) و هذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية، و دفع البنوك العاملة على الابتكار و تقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة (بنك الجزائر ، 2020). في حين حققت ليبيا نسبة 32% من حيث المدفوعات الرقمية خلال عام 2017 و تونس 29% من نفس السنة. و قد وصلت نسبة المدفوعات الرقمية في مصر 23% و التي لم تتعدى نسبة 8% عام 2014، حيث استفادت جمهورية مصر العربية من مساعدات فنية تلقتها من البنك الدولي عام 2019 و ذلك في إطار تنفيذ السياسات و الإطار التنظيمي و إصلاحات البنية التحتية المالية لتعزيز الشمول المالي الرقمي.

و قد جاء ذلك استكمالا للمشاريع القائمة في سبيل حماية المستهلك و المدفوعات الرقمية، حيث تتماشى أنشطة المساعدة للشمول المالي في مصر مع إطار جوانب الدفع للشمول المالي (Payments aspects of financial inclusion). (صندوق النقد العربي ، 2020). أما المغرب فقد سجل نسبة 17% فيما يتعلق بالمدفوعات الرقمية و هي مستويات متدنية مقارنة بالبلدان العربية الأخرى رغم الجهود مبذولة من طرف السلطات المغربية في تعزيز مؤشرات الشمول المالي و تقريب المواطن المغربي من الخدمات المالية، حيث وضع بنك المغرب مبادرة ضمن الاستراتيجية

الوطنية للشمول المالي لتسريع وتيرة الشمول المالي في المملكة، و قد ركزت هذه الجهود على ثمان ركائز أساسية تجلت في تعزيز تطوير الدفع الرقمي و إعادة تصميم التمويل المصغر و جعله رافعة الشمول المالي مع تطوير أنظمة التأمين و تنويع منتجاته، فضلا على خلق شروط تعزيز الشمول المالي من طرف البنوك(Bank El-maghrib, 2018) .

و قد أفادت الإحصائيات أيضا أن دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت نسبة مرتفعة بفضل الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و زيادة حجم و ومستوى الوعي المالي، فعلى سبيل المثال، قد وصلت نسبة إجراء أو تلقي المدفوعات الرقمية خلال عام 2017 في الإمارات العربية المتحدة إلى 84% . و في سبيل ذلك، وضع صندوق النقد العربي وثيقة إطار التحول المالي الرقمي في الدول العربية بلور من خلالها أهم المحاور الرئيسية التي تساهم في إنجاح مرحلة التحول المالي الرقمي في الدول العربية و ذلك استنادا لأفضل الممارسات الدولية، كما استهدفت الوثيقة أيضا مساعدة الدول العربية على رسم خارطة طريق لتسريع الانتقال إلى الخدمات المالية الرقمية من خلال تكييف التشريعات و التنظيمات القانونية بما يتوائم و طبيعة أنظمتها المالية (صندوق النقد العربي، 2020)، و قد بنصب ذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز سلامة البنية التحتية المالية الإلكترونية و مواجهة مخاطر التهديدات الإلكترونية بما يضمن حماية مستهلكي الخدمات المالية. و لا يكون ذلك إلا عن طريق بناء البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تمكن من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بالأساليب التنظيمية الذكية لابتكار التكنولوجيا المالية(Arab Monetary Fund, 2020) .

***IV*.الخلاصة:**

إذا كان الشمول المالي يبدأ من امتلاك حساب مصرفي فإن ذلك لا يعد مؤشرا كافيا ضمن استراتيجيات البلدان للنهوض بسبل الارتقاء بالخدمات المالية في عصر عولمة التقنيات التكنولوجية المالية، حيث لا تزال البلدان العربية عامة و بلدان شمال إفريقيا خاصة بعيدة عن المأمول وفق الإحصائيات الواردة من قبل الهيئات الإقليمية و الدولية المتخصصة في ذلك على غرار ما تمتلكه من إمكانيات و مقومات في ذلك لتذليل المعوقات التي زادت من تباطؤ وتيرة الإصلاحيات، و قد خاص الدراسة إلى جملة من النتائج و التوصيات نوردها فيما يلي:

1. أهم النتائج المتوصل إليها:

- يساهم الشمول المالي في دعم مؤشرات المالية التي تحسن من معدلات النمو الاقتصادي، كما تندرج استراتيجية الشمول المالي دائما ضمن الادوات الإنمائية الرئيسية لتعزيز نوعية حياة المجتمعات الضعيفة و المهمشة، حيث تشمل هذه المبادرات تشجيع وصول كافة شرائح هذه المجتمعات إلى الخدمات المالية ضمن الصيغ المختلفة للتثقيف المالي قصد تعزيز الثروة؛

- يعتبر تطوير البنية التحتية المالية الركيزة الأساسية لتعزيز فرص النفاذ إلى الخدمات المالية و تقريب المسافات بين الأجهزة البنكية و فئة المستبعدين و المهمشين ماليا، و هذا يؤكد منطق الفرضية الأولى على أن دمج التكنولوجيا في القطاع المالي يسرع في الانتشار الجغرافي للخدمات المالية؛

- تدني مستويات الدخول و انخفاض مستوى الوعي المالي حال دون الوصول إلى تعميم الخدمات المالية الرقمية لكافة شرائح المجتمع في الدول محل الدراسة، و ذلك إثباتا للفرضية الثانية. و ذلك وفق ما أكدته الإحصائيات من حيث نسب ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، حيث أن رقمنة الخدمات المالية ستساهم في دمج الأفراد المستبعدين ماليا (Unbanked) ضمن النظام المالي الرسمي؛

– تدني مستويات الشمول المالي في كل من دول شمال إفريقيا مع التفاوت في نسب المؤشرات بسبب التأخر في استخدامات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و دمجها في الأنظمة المالية الرقمية.

2. أهم المقترحات:

وقصد الارتقاء بسبل تعزيز وتيرة الشمول المالي و الرفع من معدلاته نضع جملة من المقترحات التالية:

– الاستفادة من التجارب و الممارسات الدولية الناجحة في إطار تحسن معدلات الشمول المالي،

– تصميم خدمات مالية رقمية بما يتماشى و احتياجات الفئات المهمشة مع ابتكار نظم حماية مستهلكي الخدمات المالية و تخفيض الرسوم غير المبررة على استخدام الخدمات المالية؛

– توسيع النطاق الجغرافي لشبكة الإنترنيت و التعريف بالخدمات المالية المقدمة التي تساهم في تحسين جودة حياة الأفراد عن طريق تقليل التكاليف و الرفع من مستوى الدخل الفردي؛

– الاهتمام بموضوع التثقيف المالي و الوعي المالي عن طريق تبني استراتيجية و طنية متكاملة تهدف إلى تحسين التعليم و التثقيم المالي قصد اتخاذ قرارات مالية سليمة، مع التعريف بجملة المخاطر المالية و العمل على تقليلها.

V.الهوامش والإحالات:

1. اتحاد المصارف العربية .(2017) .*الثقافة المالية في العالم العربي :شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي* .الأمانة العامة -إدارة البحوث و الدراسات.
2. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربي .(2017) .*نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي* .صندوق النقد العربي ,أبو ظبي -الإمارات العربية المتحدة.
3. بنك الجزائر .(2020) .بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي 27أفريل (p. 3) 2020.
4. زهراء ,ص .ح .(2020) .أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية . *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية*.181-166 ,(28)*12* ,
5. صندوق النقد العربي .(2020) .*مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية :2020التقرير السنوي* .أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية ,الدارئرة الاقتصادية ,أبو ظبي -الإمارات العربية المتحدة.
6. صندوق النقد العربي .(2018) .*التقرير السنوي .2018*أبو ظبي -الإمارات العربية المتحدة.AMF :
7. صندوق النقد العربي .(2019) .*التقرير السنوي .2019*أبو ظبي -الإمارات .AMF :
8. صندوق النقد العربي .(2020) .*التقرير السنوي .2020*أبو ظبي -الإمارات العربية المتحدة .

9. طلحة الوليد، و الفران صبري. (2020). *موجز ساسات: الشمول المالي الرقمي في الدول العربية*. صندوق النقد العربي. صندوق النقد العربي.

10. عبد الرحمان نعجة، و زوليخة بختي. (2019). الاتجاهات الحديثة للتكنولوجيات المالية وأثرها على تنافسية المصارف الإسلامية. تأليف مخبر الانظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، *التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية* (المجلد 2، الصفحات 219-234). الشلف، الجزائر: المكتبة الوطنية بالحامة.

11. غربي ,ع .ا .(2020) .نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي و المصرفي الإسلامي :دراسة تحليلية لأبعاده و مؤشراته و تأثيراته .*المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية*.41-07 ,(01)*06*

12. Alliance for Financial Inclusion. (2019). *Iclusion policy model: AFI core set of financial inclusion Indicators.* AFI.

13. Alliance for Financial Inclusion. (2021). *Working groups and regional initiatives report 2020.*

14. Amrita, C. (2020). Financial inclusion; Information and communication technology diffusion, and economic growth: a panel data analysis. *Information technology for development, 26*(3), 607-635.

15. André, H., Claudio, A., & Vianka, A. (2016). Information and Communication technologies and their impact in the economic growth of latin America,1990-2013. *Telecommunications Policy, 40*, 485-501.

16. Andrianova, S., Demetriades, P., & Shortland, A. (2012). Government ownership of banks, institutions and economic growth. *Economica, 79*, pp. 449– 469.

17. Ang, J. B. (2011). Financial Development, Liberalization and Technological Deepening. *European Economic Review, 55*, pp. 688–701.

18. Ang, J. B., & Kumar, S. (2014). Financial Development and Barriers to the Cross-Border Diffusion of Financial Innovation. *Journal of Banking & Finance, 39*, pp. 43–56.

19. Angga, E., Feri, D. R., & Someya, M. (2020). Financial inclusion, economic growthand poverty alleviation: Evidence from eastern Indonesia. *Heliyon, 6*, e05235.

20. Arab Monetary Fund. (2020). *Approach for digital financial transformation in the Arab region.* Abu Dhabi, UAE.

21. Baltagi, B., Demetriades, P., & Law, S. (2009). Financial Development and Openness: Evidence From Panel Data. *Journal of Development Economics, 89*, pp. 285–296.

22. Bank El-maghrib. (2018). *Stratégie nationale d'inclusion financière: Note de synthèse* .

23. Beck, T., Levine, R., & Loayza, N. (2000). Finance and the sources of Growth. *Journal of Financial Economics, 58*, pp. 261–300.

24. Bougheas S., D., & Mamuneas, P. (2000). Infrastructure, specialization and economic growth. *The Canadian journal of economics, 33*(02), 506-522.

25. Cardona, M., Kretchmer, T., & Strobel, T. (2013). ICT and productivity: Conclusions from the empirical literature. *Information economics and policy, 25*, 109-125.

26. Demetriades, P., & Hussein, K. (1996). Does Financial Development cause Economic Growth? Time-series evidence from sixteen countries. *Journal of Development Economics, 51*, pp. 387– 411.

27. Dinabandhu, S., & Debashis, A. (2018). Financial inclusion and economic growth linkage: Some cross country evidence. *Journal of financial economic policy, 10*(03), 369-385.

28. Fasnacht, D. (2009). *Open Innovation in the Financial Services.* Berlin, Germany: Springer-Verlag.

29. Ghosh, S. (2011). Does financial outreachengender economic growth? Evidence from Indian states. *Journal of IndianBusiness Reseach, 3*(2), 74-99.

30. Girmay G., H. (2019). Information communication technology and economic growth in Sub-Saharan Africa: A panel data approach. *Telecommunications policy*(43), 88-99.

31. International finance corporation. (2014). *Global financial development report: Financial Inclusion.* The World Bank, Washington.

32. Joshua, Y. A., Mohammed, A., & Haruna, I. (2018). Mobile telephony, Financial inclusionand inclusive growth. *Journal of africa business, 19*(3), 430-453.

33. Kangni R., K., & Mihasonirina, A. (2011). *ICT, Financial inclusion, and Growth: Evidence from Africa Countries* (Vol. 73). IMF: IMF eLibrary.

34. Khuong M., V. (2013). Information and communication technology (ICT) and Singapore's economic growth. *Information Economics and Policy*(25), 284-300.

35. La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (2008). The Economic Consequences of Legal Origins. *Journal of Economic Literature, 46*, pp. 285–332.

36. Lashitew, A. A., Van Tulder, R., & Liasse, Y. (2019). Mobile phones for financial inclusion: What explains the dffusion of mobile money innovations? *Reseach Policy, 48*(5), 1201-1215.

37. Nina, C., Oliver, F., Tobias, K., & Ludger, W. (2011). Broadband Infrascructure and economic growth. *The economic Journal, 121*(552), 505-532.

38. Noha, E., & Ayah, E. S. (2021). Financial inclusion and economic growth: the role of governance in selected MENA countries. *International review of economics and finance, 75*, 34-54.

39. Rajan, R., & Zingales, L. (1998). Financial Dependence and Growth. *American Economic Review, 88*, pp. 559–586.

40. Rozen M., K. (2019). L'importance du problème de l'inclustion financière. In K. Rozen M., & E. Edition (Ed.), *Accélerer l'inclusion financière dans les pays africains: nouvelles approches des stratégie d'inclusion financière* (pp. 18-34). Caen, France: Business science institute.

41. Rudra P., P., Mak B., A., Mahendhiran S., N., John H., H., & Sara E., B. (2021). Sustainable economic development in India: The dynamics between financial inclusion, ICT development, and economic growth. *Technological forcasting & Social change*(169), 1-19.

42. Stijn, C., & Enrico, P. (2007). Finance and inequality: Channels and evidence. *Journal of comparativeeconomics, 35*(4), 748-773.

43. Sylviane, G. J., & Kangni, K. (2010). Financial development poverty reduction:Can there be a benifit without costs? *The journal of development studies, 74*(1), 143-163.

44. WB. (2021, 09 30). *Financial Inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity* Retrieved from :

45. https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1

46. World Bank. (2018, october 02). *Financial inclusion: Overview*. Retrieved september 11, 2021, from website word bank: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview

47. World Bank Group. (2018). *The gobal findex database 2017: measuring financial inclusion and the Fintech revolution.* Washington-USA.